﴿هُنَالِكَ ٱلۡوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلۡحَقِّۚ هُوَ خَيۡرٞ ثَوَابٗا وَخَيۡرٌ عُقۡبٗا ٤٤﴾ [الكهف: 44]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لما قَبْلَها:

ربْطُ نفْيِ النّصرِ مِن سوى الله، بكونِه المَرْجوَّ لنَصْرِ أَوْليائِه وإِغْنائِهِم

لمّا كانَ ما تقدَّمَ مِن ذِكْرِ مآلِ الرَّجُلِ الكافِرِ مُفيدًا أنَّ الأمرَ للّه تعالى وحْدَهُ، وأنَّه المَرْجوُّ وحْدَهُ لنَصْرِ أَوْليائِه بَعْدَ ذِلَّتِهم، وإِغْنائِهم بَعْدَ فاقَتِهم، ولإِذْلالِ أَعْدائِه بَعْدَ عِزِّهِم، وإِفْقارِهِم بَعْدَ غِناهُم؛ صرَّح بهَذا المَعْنى بَعْدُ، فقال ﷻ: ﴿هُنَالِكَ ٱلۡوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلۡحَقِّۚ هُوَ خَيۡرٞ ثَوَابٗا وَخَيۡرٌ عُقۡبٗا﴾[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ٱلۡوَلَٰيَةُ﴾: (ولي) تدلُّ اشتقاقاتُها على مَعْنى القُرْبِ، ومِنْهُ: الوَلْيُ وهو القُرْبُ، تقولُ العربُ: تباعَدَ فلانٌ بعْدَ ولْيٍ، أي: بَعْدَ قُرْبٍ، وجلسَ ممّا يَليني، أي: يُقاربُني، ومِنْهُ المَوْلى؛ وهوَ يُطْلَقُ على معانٍ، مِنْها: المُعْتِقُ والمُعْتَقُ، والحليفُ، والنّاصِرُ، والجارُ، وفي كلِّها مَعْنى القُرْبِ كما هوَ بيِّنٌ[2]، ومِن أسماءِ اللّه سُبحانَهُ: (الوَلِيُّ)، ومَعْناهُ النّاصِرُ، أَوْ هوَ المتوَلّي لأمورِ الخَلائقِ القائمُ بها[3]، والوِلايَةُ - بالكَسْرِ - في قولِ اللّه تَعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱلۡوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلۡحَقِّۚ﴾، هيَ نَقيضُ العَداوَةِ؛ والمُرادُ بها: النُّصرَةُ، والوَلايةُ - بالفتحِ -: اسْمٌ للمَصْدَرِ أَوْ هوَ اسْمٌ بمَعْنى السُّلْطانِ والمُلْكِ[4].

2) ﴿خَيۡرٞ﴾: (خير) تدورُ تصريفاتُها عَلى مَعْنى العَطْفِ والمَيْلِ، ومِنْهُ الخَيْرُ؛ وهو ضدُّ الشَّرِّ، وسمّيَ بذلكَ لأنَّ كُلَّ أحدٍ يميلُ إليه

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 12/ 65.
(2) الفيّوميّ، المصباح المنير: (نصر)، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 1/ 486.
(3) ابن الأثير، النّهاية في غريب الحديث والأثر: (ولي).
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 15/ 329.

ويعطِفُ على صاحبِهِ، والاستخارَةُ: سؤالُكَ خيرَ الأمرين لَكَ[1]، وغالِبُ ما في القُرآنِ الكَريمِ مِن لَفْظِ (الخَيْر) يَرِدُ بمَعْنَيَيْنِ؛ أحَدهُما: مِنَ الخَيْرِ الذي هو نَقيضُ الشَّرِّ، والآخَرُ: يَرِدُ اسمَ تفضيلٍ، فهو خيرٌ بمَعْنى: أَخْيَر[2]، إلّا أنَّ هَمزَتَهُ تُحْذَفُ تخفيفًا؛ لكَثْرَةِ دَوَرانِه عَلى الأَلْسِنَةِ، ومِنَ الثّاني قولُ اللّه ﷻ: ﴿هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾.

3) ﴿عُقْبًا﴾: (عقب) تدُلُّ اشْتِقاقاتُها عَلى مَعْنَيَيْنِ كُلِّيَّيْنِ؛ أحدُهما: تأخيرُ شَيْءٍ ومجيئُه بَعْدَ غَيْرِه، والآخرُ: ارتفاعٌ وشِدَّةٌ وصُعوبةٌ[3]، ومِنَ الأوَّلِ قَوْلُهم: أَعْقَبَ الشَّيْءُ الشَّيْءَ؛ إذا صارَ مكانَهُ؛ لأنَّه يَكونُ متأخِّرًا عَنْهُ[4]، ومِنْهُ سمّيت العقوبةُ بذلكَ؛ لأنَّها تَكونُ آخرًا بعد الذَّنْبِ[5]، و﴿عُقْبًا﴾ مِنْ قولِ اللّه ﷻ: ﴿هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ أيْ: عاقِبَةً، والمرادُ: آخرَةُ الأمرِ؛ وهيَ ما يَرْجوهُ المَرْءُ مِنْ سَعْيِه وعَمَلِه[6].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

ولايةُ اللّه خَيْرٌ للمُنيبينَ، ثوابًا وعاقبةً، في العاجِلِ والآجِلِ

في مِثْلِ هذِه الشَّدائِدِ تَكونُ الولايَةُ والنُّصْرَة للّه تعالى الحَقِّ، هو خَيْرٌ للمُنيبينَ في العاجِلِ والآجِلِ جَزاءً، وخَيْرٌ عاقِبَةً إذا صارَ إلَيْه المُطيعُ لَهُ، العامِلُ بما أمَرَهُ اللّهُ سبحانه والمُنْتَهي عَمّا نَهاهُ اللّهُ ﷻ عَنْهُ[7].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

بلاغةُ التَّذْييلِ في هذه الآيةِ الكريمةِ:

بَيانُ ولايةِ اللّه لأَوْلِيائِه مِنَ المُؤْمنينَ، عَلى أعدائِه مِنَ الكافِرينَ

قولُ اللّه ﷻ: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾، تَذْييلٌ للجُمَلِ الّتي قَبْلَها؛ وذَلِكَ لما في هَذِه الجُملَة مِنَ العُمومِ الحاصِلِ مِنْ قَصْرِ الولايَةِ عَلى

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (خير).
(2) جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصّل: (خير).
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (عقب).
(4) نشوان الحميريّ، شمس العلوم: (عقب).
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (عقب).
(6) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 15/ 330.
(7) ابن جرير، جامع البيان: 18/ 29، ونخبة من أساتذة التّفسير، التّفسير الميسّر، ص: 298.

اللّه سُبْحانَهُ المُقْتَضي تَحْقيقَ جُمَلٍ متقدِّمَةٍ، كقولِه تَعالى: ﴿وَيَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي لَمۡ أُشۡرِكۡ بِرَبِّيٓ أَحَدٗا﴾، وقولِه ﷻ: ﴿وَلَمۡ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٞ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، وقولِه سُبْحانَهُ: ﴿وَمَا كَانَ مُنتَصِرٗا﴾؛ وذلكَ لأنَّ مِن شَأنِ الولايَةِ أن تَبْعَثَ عَلى نَصْرِ المَوْلى، وأن تُطْمِعَ المَوْلى في أنَّ وليَّهُ ناصرُهُ[1]، فجُملَةُ ﴿هُنَالِكَ ٱلۡوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلۡحَقِّۚ﴾ مُقرِّرةٌ لما قَبْلَها؛ لما فيها مِن بَيانِ نَصْرِ اللّه تَعالى أَوْلياءَهُ المُؤْمنينَ عَلى الكَفَرة، كَما نَصَرَ الرَّجُلَ المُؤْمِنَ عَلى صاحِبِه الكافِر[2].

الغَرَضُ مِنَ التَّعْبيرِ باسْمِ الإشارَةِ ﴿هُنَالِكَ﴾:

﴿هُنَالِكَ﴾ مِنْ قَوْلِ اللّه تَعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱلۡوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلۡحَقِّۚ﴾ اسْمُ إشارَةٍ دالٌّ عَلى البَعيدِ؛ لاقْترانِه بلامِ البُعْدِ، وفي التَّعبيرِ به إيماءٌ إلى أنَّ المرادَ بقَوْلِه: ﴿هُنَالِكَ﴾ أي: في مِثْلِ هذِه الشَّدائِدِ العَظيمَةِ[3]، وفيه تَنْبيهٌ عَلى أنَّ المرادَ بالولايَةِ: الولايَةُ الكامِلَةُ[4].

بَيانُ الوِلايَةِ الكامِلَةِ، لقدرةِ اللّه الشّاملةِ

سِرُّ الاسْتِعارَةِ في لفظ ﴿هُنَالِكَ﴾:

﴿هُنَالِكَ﴾ مِنْ قَوْلِ اللّه ﷻ: ﴿هُنَالِكَ ٱلۡوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلۡحَقِّۚ﴾ اسْمُ إشارَةٍ للمَكانِ البَعيدِ، وهوَ مُسْتَعارٌ للإشارَةِ إلى الحالِ العَجيبَةِ، وذَلِكَ بتَشْبيهِ تِلْكَ الحالِ بالمَكانِ؛ لإحاطَتِها بصاحِبِها، وتَشْبيهِ غرابَتِها بالبُعْدِ؛ لنُدْرَةِ حُصولِها، والمُرادُ: أنَّ مِثْلَ تِلْكَ الحالِ تُقْصَرُ فيه الولايَةُ عَلى اللّه سُبحانَهُ وحْدَهُ[5].

تَشْبيهُ تِلْكَ الحالِ بالمكانِ؛ لإحاطَتِها بصاحِبِها إحاطَةَ المكانِ بِهِ

الغرضُ من تقديمِ ﴿هُنَالِكَ﴾ على ﴿ٱلۡوَلَٰيَةُ﴾:

الغرضُ مِنَ التّقديمِ التّخصيصُ، أي: مثلُ هذه الحالاتِ خصوصًا تَظهَرُ فيها الولايةُ للّه؛ لأنَّ الولايةَ أظهَرُ في دَفْعِ الضُّرِّ.

الولايةُ للّه تظهرُ أكثرَ في دفعِ الضُّرِّ، وحمايةِ أوليائِه من كلِّ خطرٍ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 15/ 328.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/ 224.
(3) البقاعي، نظم الدرر: 12/ 65.
(4) محمد أبو زهرة، زهرة التفاسير: 9/ 4535.
(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 15/ 329.

دِلالَةُ تَعْريفِ ﴿ٱلْوَلَيَةُ﴾ باللّامِ:

اللّام في ﴿ٱلْوَلَيَةُ﴾ من قَوْلِ الله ﷻ: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ لامُ الجِنْسِ، أَيْ: أنَّ هَذا الجِنْسَ مُخْتَصٌّ بمَدْخولِ اللّامِ[1]، وذَلِكَ مُقْتَضٍ إفادَةَ القَصْرِ؛ لتَعْريفِ المُسْنَدِ إلَيْه واقْترانِ خبَرِه بلامِ الاخْتِصاصِ[2]، كالوارِدِ في قَوْلِه سُبْحانَهُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: 2]، فيكونُ المَعْنى: الولايَةُ لله وحْدَهُ دونَ ما سواهُ.

الـوَلايَـةُ لله سُبْحانَهُ وحْدَهُ، مَظْهَرٌ لهَيْمَنَتِه على كونِهِ

تَوْجيهُ القِراءاتِ في لفظ ﴿ٱلْوَلَيَةُ﴾:

قرأَ حَمزَةُ والكِسائيُّ وخلَفٌ البَزّارُ ﴿ٱلْوَلَيَةُ﴾ مِنْ قولِ الله ﷻ: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ بكَسْرِ الواوِ ﴿ٱلْوِلَيَةُ﴾، وقرأ باقي العَشَرَةِ ﴿ٱلْوَلَيَةُ﴾ بفَتْحِها[3]؛ فالفَتْحُ بمَعْنى المُلْكِ والسُّلْطانِ، أَي: السُّلْطانُ والقُدْرَةُ لله سُبْحانَهُ، والكَسْرُ بمَعْنى النُّصْرَة، أي: النُّصْرَةُ لله تَعالى وحْدَهُ[4]؛ لا ناصِرَ إلّا هو، والمَعْنَيانِ صحيحانِ مُتَكامِلانِ، فمن بلاغة القراءات هنا أنَّ هَذا الرَّجُلَ إنْ بَحَث عن سُلطة لتنصرَه فلا سلطة هنالك إلا لله، وإن بحثَ عن ناصر لينصره فلا ناصر أيضًا هنالك إلا الله، فقُطِعت عنه بالقراءتين نُصْرة الغريب والقريب.

التَّكامُلُ الدّلاليُّ لـلـقِـراءاتِ القُرْآنيَّةِ، وأثرُه في السّياقِ

تَنَوُّعُ القِراءاتِ في لفظ ﴿ٱلْحَقِّ﴾:

﴿ٱلْحَقِّ﴾ مِنْ قولِ الله سُبْحانَهُ: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ وردَ فيها قِراءَتان؛ إحداهُما: ﴿ٱلْحَقُّ﴾ بالرَّفْعِ، وهي قِراءَةُ أبي عَمرٍو والكِسائيِّ، والأخرى: ﴿ٱلْحَقِّ﴾ بالجَرِّ، وهي قِراءةُ الباقينَ[5]، فأمّا الرَّفْعُ؛ فعَلى كَوْنِ ﴿ٱلْحَقُّ﴾ نَعْتًا للولايَةِ، أَيْ: الولايَةُ الحَقُّ لله تعالى وحْدَهُ، لا يَسْتَحِقُّها غيرُه، وأمّا الجرُّ؛ فعَلى كَوْنِ ﴿ٱلْحَقِّ﴾ نَعْتًا لله

اللهُ هوَ الحَقُّ، ووَلايَتُهُ الحَقُّ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 15/ 329.
(2) الآلوسيّ، روح المعاني: 8/ 270.
(3) ابن الجزريّ، النّشر: 2/ 277.
(4) ابن زنجلة، حجّة القراءات، ص: 418.
(5) ابن الجزريّ، النّشر: 2/ 311.

سُبْحانَه[1]، والقِراءَتانِ مُتَكامِلَتانِ؛ فاللّهُ سبحانه هو الحَقُّ، وولايَتُه هيَ الحَقُّ.

ونعتُ ﴿ٱلْوَلَٰيَةُ﴾ - وهي مؤنّثة - بـ: ﴿ٱلْحَقُّ﴾ - وهو مذكَّر - على تأويل معنى: السلطان والمُلك، فولاية الله جل ذكره لا يشوبها نقص ولا خلل، والذين قرؤوا بالخفض، جعلوه صفة للّه جلّ ذكْره، وهو مصدر وصف به كما وصف بالعدل وبالسلام، وهما مصدران، والمعنى: ذو الحق وذو العدل وذو السلام[2].

دِلالَةُ وصْفِ (اللهِ) بـ ﴿ٱلْحَقِّ﴾:

مِنْ أَقْبَحِ صوَرِ الجَهْلِ الرُّكونُ في الحقِّ إلى غيرِ الحقِّ

في وصْفِ اللّه سبحانه بـ﴿ٱلْحَقِّ﴾ في قولِ اللّه ﷻ: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ في قِراءَةِ مَن جَرَّ[3] تَنْبيهٌ على أنَّ فزَعَهُم في مِثْلِ هذه النَّوازِلِ والمَصائِبِ إلَيْه - وحْدَهُ - ودليلٌ ظاهِرٌ وبُرْهانٌ قاطِعٌ عَلى أنَّه الحقُّ وما سِواهُ باطلٌ، وفي ذَلِكَ تَعْريضٌ بأنَّ الفَخْرَ بالعَرَضِ الزّائِلِ مِن أَقْبَحِ صوَرِ الجَهْلِ، وأنَّ أهلَ الإيمانِ لا يَعيبُهُم فقْرُهُم وضَعْفُهُم، وأنَّهُ يوشِكُ أنْ يَرْجِعَ فقْرُهُم غِنًى وضَعْفُهُم قوَّةً[4].

مَوْقِعُ جُملَةِ ﴿هُوَ خَيْرٌ﴾ مِمّا قَبْلَها ودِلالَتُهُ:

أَخْذُ الله تعالى بـأَيْدي الأَبْـرارِ، وأخذُه عَلى أَيْدي الأَشْرارِ

لَمّا أفادَ قَوْلُ اللّه سُبْحانَهُ: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ أنَّه ﷻ آخِذٌ بأَيْدي عِبادِه الأَبْرارِ، وعَلى أَيْدي عُصاتِه الأَشْرارِ؛ بيَّن أثَرَ ذَلِكَ ونَتيجَتَهُ، فقال تَعالى: ﴿هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾[5].

الغَرَضُ مِنَ التَّعْبيرِ بالجُملَةِ الاسْميَّةِ ﴿هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا﴾:

دَوامُ إنْعامِ الله سُبْحانَهُ، مَظْهَرٌ لعُمومِ ألطافِهِ

في التَّعبيرِ بالجُملَةِ الاسْميَّةِ ﴿هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا﴾ إيماءٌ إلى ثُبوتِ هذِه الخَيْريَّة ودَوامِها واسْتمرارِها؛ وأنَّ ثوابَ اللّه تَعالى لعِبادِه المُنيبينَ في العاجِلِ والآجِلِ دائِمٌ مُسْتَمِرٌّ، فاللّه ﷻ دائمُ الإنْعام عليْهِم.

(1) ابن زنجلة، حجّة القراءات، ص: 419، وطنطاويّ، التّفسير الوسيط: 8/ 523.
(2) مكي بن أبي طالب، الكشف: 2/ 63.
(3) ابن الجزريّ، النّشر: 2/ 311.
(4) البقاعيّ، نظم الدّرر: 12/ 66.
(5) البقاعي، نظم الدرر: 12/ 66.

دِلالَةُ العَطْفِ في ﴿وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾:

الجَمعُ بَيْنَ جَزاءِ الدُّنْيا والآخِرَةِ

في عَطْفِ ﴿وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ عَلى ﴿خَيْرٌ ثَوَابًا﴾ قصدُ إِشْراكِ اللَّفْظَيْنِ في الحُكْمِ الإعرابيِّ؛ إِذْ كِلاهُما خَبَرٌ للضَّميرِ ﴿هُوَ﴾، وفي هَذا العَطْفِ: جَمعٌ بينَ جزاءِ الدُّنْيا وثوابِ الآخِرَةِ؛ فإنَّ قولَهُ تَعالى: ﴿خَيْرٌ ثَوَابًا﴾ أي: خَيْرٌ إثابَةً في الآخِرَةِ لِمَن آمنَ به والتَجَأَ إِلَيْهِ، وقولَهُ سُبْحانَهُ: ﴿وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ أي: خيرٌ عاقِبَةً في الدُّنْيا لِمَن رَجاهُ وعَمِلَ لوَجْهِه[1].

دِلالَةُ التَّعْبيرِ بصيغَةِ (فُعْل):

حُسنُ عاقِبَةِ الدُّنْيا لِمَنْ رَجا اللهَ سُبْحانَهُ

﴿عُقْبًا﴾ مِنْ قَوْلِ اللهِ ﷻ: ﴿وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ قَرأها بسُكونِ القافِ عاصمٌ وحَمزَةُ وخَلَفٌ البَزّارُ، وقرَأَ الباقونَ بضَمِّ القافِ[2]، وضَمُّ القافِ هو الأَصْلُ، وتَسْكينُها تَخْفيفٌ، عَلى ما هوَ القاعِدَةُ في كُلِّ لَفْظٍ عَلى وزْنِ (فُعُل)، وفي التَّعبير بصيغَةِ (فُعْلٍ) أو بالصّيغَةِ المُخَفَّفَةِ مِنْها (فُعْل) - وهيَ مِن صيَغِ جُموعِ الكَثْرَةِ - دِلالَةٌ عَلى المُبالَغَةِ وإِنْ لَم تَكُنْ هَهُنا مُرادًا بها الجَمعُ، والمَعْنى: وخَيْرٌ عاقِبَةً عَظيمَةً.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الثَّوابُ والأَجْرُ والجَزاءُ:

الأَجْرُ أَخَصُّ مِنَ الثَّوابِ والجَزاءِ

تدلُّ مادَّةُ الأجرِ - الهمزةُ والجيم والرّاءُ - على مَعْنَيَيْنِ، وهُما: الكِراءُ على العمَل، وجَبْرُ العَظْمِ الكَسير، ويُجْمَعُ بينَهُما بأنَّ أجرةَ العاملِ بمنزلة الشَّيءِ الذي تُجبَرُ به حالُهُ فيما أصابَهُ من كَدٍّ في عملِه[3]، وأمّا الثَّوابُ؛ فدالٌّ على العَوْد والرُّجوعِ، والمرادُ به: ما يعودُ على الإنْسانِ من جَزاءِ عَمَلِه[4].

(1) الهرري، تفسير حدائق الروح والريحان: 16/ 379.
(2) ابن الجزريّ، النّشر: 2/ 216.
(3) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (أجر).
(4) القاضي عياض، مشارق الأنوار: (ثوب).

وأمّا الجَزاءُ؛ فأصلُهُ: الغَناءُ والكفايةُ، ويُرادُ به: الكفايَةُ مِنَ المُقابلة إن خَيْرًا فخَيْرٌ، وإن شرًّا فشرٌّ[1].

والفَرْقُ بينَها[2]: أنَّ الثَّوابَ يُستعملُ في الجزاء بالخَيْرِ غالِبًا، واستعمالُهُ في الشرِّ أقلُّ، وأمّا الجزاءُ فهو المقابَلَةُ على الخَيْرِ بالثَّواب وعلى الشَّرِّ بالعقاب، وأمّا الأجرُ؛ فلا يُستعمَلُ إلّا في النَّفع دون الضّرِّ، ويتضمَّن مَعْنى المُعاوضةِ.

فالأجرُ أخصُّ مِنَ الثَّواب والجزاءِ، من جهةِ اختصاصِه بالخَيْرِ، بخلاف الثَّواب والجزاءِ، فهُما أعمُّ؛ لجَريانِهما في الخير والشَّرِّ.

والثَّوابُ أخصُّ مِنَ الأجر والجزاءِ مِن جهةِ أنَّهُ لا يُستعمَلُ في المنافِعِ المادّيَّة أوِ الدُّنيويَّة، بخلاف الأَجْرِ والجزاء؛ فإنَّهما يَقَعانِ على المنافِعِ الدُّنيَويَّة والمنافع الأُخْرَويَّة.

(1) الرّاغب، المفردات: (جزا).

(2) محمّد محمَّد داود، معجم الفروق الدّلالية في القرآن الكريم، ص: 46، 48، ومحمّد ياس الدّوري، دقائق الفروق اللُّغويَّة في البيان القرآنيِّ، ص: 164، 166.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثلاثون،
سورة الكهف من الآية 37 إلى سورة مريمَ الآية 12
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثلاثون، سورة الكهف من الآية 37 إلى سورة مريمَ الآية 12
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 30 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-27-2
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 30 : المجلد الثلاثون، سورة الكهف من الآية 37 إلى سورة مريمَ الآية 12.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-27-2
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9725630 بتاريخ 2024/11/04م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»